

التنمية البشرية في العراق الاتجاهات والتحديات**Human Development in Iraq Trends and Challenges**

الأستاذ الدكتور طلال محمود كداوي / جامعة الموصل / كلية الإدارة والاقتصاد

الملخص

تعد التنمية البشرية من الموضوعات الحيوية لأنها تتعلق بحياة الإنسان بشكل مباشر . وان الاهتمام بها جاء على اثر فشل السياسات التنموية التي انتهجتها الدول في مد الفئات الفقيرة من السكان بالمتطلبات الأساسية . ومن هنا تأطرت التنمية البشرية لتمكين الفرد من التمتع بحياة أفضل من خلال حصوله على دخل معقول ورعاية صحية جيدة ومستوى تعليمي لائق . ويتحكم في مستوى التنمية البشرية في أي بلد عاملين رئيسين هما هيكل الاقتصاد وخيارات السياسة . وعندما تتحقق تنمية بشرية معقولة فإنها ستعكس في عوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية . وتواجه الدول وخاصة النامية العديد من التحديات تثبط من جهودها في الوصول إلى مستويات مرضية من التنمية . ولا يخرج العراق عن حاضرة هذه الدول فمستوى التنمية البشرية فيه متوسط ولا يتناسب مع إمكانياته المادية والبشرية .

المقدمة

لقد ساد التصور ولفترة طويلة أن التنمية الاقتصادية لوحدها كافية بتحقيق التقدم والرفاهية المنشودة للبلد . غير أن هذا التصور ثبت عدم صحته بدلالة أن العديد من الدول حققت نمواً لكنه حصل على حساب تعاسة المجتمع , ولعل شواهد الثورة الصناعية في أوروبا خير دليل على ذلك . فالتقدم الذي تحقّق في أوروبا كان على حساب وأكتاف العمال حيث تحملوا الكثير من الآلام الاجتماعية .

هذا الوضع يثير إشكالية خطيرة تتمثل في هل من المعقول أغناء الاقتصاد وحرمان الناس ؟ فالناس هم القوة الدافعة للتنمية ويجب بالضرورة أن يكونوا المنتفعين الرئيسيين منها .

وقد أدركت الدول والمنظمات الدولية أهمية العنصر البشري في التنمية وأولته اهتماماً متزايداً ولكنه جاء في وقت متأخر حيث بدء مع التسعينات من القرن الماضي . ومع ذلك أصبحت التنمية البشرية محور العديد من المؤتمرات والندوات الدولية والإقليمية والمحلية .

ويعتبر العراق من الدول السبّاقة في مجال التنمية الاجتماعية حيث أدرك ومنذ وقت مبكر أهمية الجانب البشري وأولاه اهتماماً لا يقل عن الجانب المادي وتجلى ذلك في خطط التنمية التي تبناها منذ أواسط السبعينات حيث خصص

للجاناب الاجتماعي متمثلا بمكوناته الرئيسة (الصحة والتعليم) مبالغ ضخمة ترجمت على ارض الواقع بالعديد من المشاريع وقد حصدت ثمارها في الثمانينات حيث استحوذ العراق على قيمة مرتفعة لمؤشر التنمية البشرية .
ولأهمية الموضوع وحيويته سنحاول في هذا البحث تناول التنمية البشرية وفق رؤية تحليلية لعلها تساهم في أغناء البعد المعرفي لها .

مشكلة البحث

أن التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية عنصران متكاملان لا ينفصمان . فالتقدم والتطور الحقيقي لا يمكن أن يحصل بأي منهما منفردا وإنما عبر كليهما . ومن هنا تبرز مشكلة البحث كروية نظرية في ضرورة الموازنة بين الاقتصاد والإنسان لان الأول وجد بواسطة الإنسان ولخدمة الإنسان . وكرؤية عملية هل أن العراق بإمكاناته المتاحة حقق تنمية بشرية معقولة ؟

هدف البحث

يهدف البحث نحو سير غور الموضوعات الآتية :

- ١ . تسليط الضوء على مفهوم التنمية البشرية والإخفاقات التي يعاني منها في ضوء المستجدات الاجتماعية .
- ٢ . تحليل العلاقة بين التنمية البشرية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .
- ٣ . تقييم الواقع الحالي للتنمية البشرية في العراق وتتبع مساراته وتشخيص التحديات التي تواجهه .

فرضية البحث

يفترض البحث أن العراق على الرغم مما يملكه من إمكانات كبيرة وإرادة جادة تؤهله لتحقيق تنمية بشرية عليا ويصبح في عداد الدول ذات التنمية المرتفعة إلا انه مكبل بالعديد من القيود تعوق دون تحقيق ذلك وتجعل من التنمية البشرية تسير بخطى بطيئة .

منهج البحث

سوف يسلك البحث المنهج الوصفي / التحليلي من خلال الاستعانة بالعديد من المصادر والتقارير الرسمية والبحوث والدراسات التي تناولت الموضوع .

أولاً : مرجعية نظرية للتنمية البشرية

١ . مفهوم التنمية البشرية

كما هو معلوم إن التنمية كمفهوم شمولي عبارة عن عملية إرادية تهدف نحو إجراء تغييرات هيكلية وتطويرية ضمن حدود المسألة ذات الاهتمام . وقد تعلق الأمر بالبشر فان التنمية يمكن أن ينظر إليها على أنها "عملية توسيع خيارات الناس" (UNDP, 1990) . هذه الخيارات غير محدودة ومتغيرة عبر الوقت .

فالكائن البشري يعمل كل يوم سلسلة من الخيارات , البعض منها اقتصادي والآخر اجتماعي والآخر سياسي . وعندما يكون الناس هم المحور الرئيس للجهود التنموي باعتبارهم الثروة الحقيقية للمجتمع , عندئذ تقتضي الضرورة توجيه هذا الجهد لتوسيع مدى الخيارات في كافة المساحات .

وتتمثل الخيارات الأساسية للناس في :

- العيش حياة أطول وصحية .
- اكتساب معرفة وثقافة أفضل .
- القدرة على النفاذ إلى الموارد اللازمة لضمان مستوى لائق من المعيشة .

وان توسيع الخيارات البشرية ترتبط بمسألتين واللتين تعتبران أبعاد التنمية البشرية وهما : القابليات والوظائف من ناحية , والفرص من ناحية أخرى . فالوظيفة تشير إلى الأشياء المفيدة التي يقدر الشخص أن يعملها لكي يصبح كائن منفتح يعيش حياة أطول ويأخذ دور في المجتمع . أما القابلية , فتشير إلى التوليفات المختلفة للوظائف التي يقدر أن يحققها الشخص .

وان توسيع الخيارات للشخص تستلزم تكوين أو توسيع القابليات , وان القابليات البشرية ممكن أن توسع عبر تنمية أو تطوير الموارد البشرية : صحة وتغذية جيدة , تعليم وتدريب مهاري الخ . كما أن القابليات لا يمكن أن تستخدم ما لم تتواجد الفرص لاستخدامها سواء لأغراض إنتاجية , ترفيهية وأخرى .

ووفق هذا التصور للتنمية البشرية , فانه يمكن عدها بمثابة معادلة ذات حدين , يتمثل حدها الأيمن بالقابليات البشرية وحدها الأيسر بالفرص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

ويمكن النظر إلى التنمية البشرية على أنها عملية ونتيجة في ذات الوقت . فعملها هو توسيع الخيارات , ونتيجتها العوائد من الخيارات الموسعة .

ومن جانب آخر , فان التنمية البشرية هي تطوير الناس وللناس وبواسطة الناس . فتطوير الناس يستلزم بناء القابليات البشرية من خلال تطوير الموارد البشرية . أما تطوير للناس فيستلزم أن تترجم العوائد إلى حياة الناس . وأما التطوير بواسطة الناس فيستلزم أن يكون الناس قادرين على المشاركة بفعالية في التأثير على الأنشطة التي تشكل حياتهم . وتختبر مصداقية وجدية التنمية البشرية أو بالأحرى مردوداتها الحقيقية من خلال توافر أربعة عناصر أساسية :

- المساواة في النفاذ إلى الفرص . وهذا يتطلب وجود أسواق تنافسية ومنافسين ونفاذ متساو إلى الموجودات المنتجة والمعرفة .
 - الإنتاجية , من خلال توفير بيئة ملائمة لإتاحة الفرصة للناس في استخدام قدراتهم بشكل مثالي . وان ينصب التركيز على الجانب النوعي للنمو بدلا من التركيز الحصري على الجانب الكمي .
 - الاستدامة من اجل خلق مساحة لاحتياجات الأجيال المستقبلية .
 - القوة والمشاركة
- من خلال توفير بيئة اجتماعية كافية يقدر فيها الإنسان المشاركة لتحقيق حياة أفضل .
- ويستشف من العرض السابق أن التنمية البشرية يجب أن تفهم على أنها تمكين الناس من التمتع بحياة أفضل كهدف نهائي . وان هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق من خلال التحسينات في الدخل أو الماديات فقط وإنما المفهوم الصحيح لها هو التركيز على التداخل بين المكونات الرئيسة للحياة البشرية المفضلة : فبدون دخل كاف فان العديد من الخدمات الصحية والتعليمية سوف يصعب النفاذ إليها . وبدون تعليم جيد فان الأعمال الراقية والفرص الدخلية سوف لن تكون متاحة للناس .
- وبناء على ذلك , فان هذه المكونات للتنمية البشرية (الدخل , التعليم , الصحة) يجب أن تعامل وفق إطار شمولي ويكون فيه للدولة دورا محوريا لان ترقية هذه المكونات يتطلب إنفاق ضخمة والذي يطلق عليه عادة الإنفاق الاجتماعي ويمثل استثمار في رأس المال البشري (Huber, Mustillo, and Stephens, 2004, 1) .

٢ . الاهتمام بالتنمية البشرية

إن الاهتمام بالتنمية البشرية حديث العهد نسبيا على الرغم من وجود إشارات عديدة في كتابات كبار الاقتصاديين أمثال Fogel , Schultz , Tinbergen , بخصوص أهمية الفرد في العملية الإنتاجية حيث يعدونه مدخل لهذه العملية , وان الاقتصاد يحتاج إلى كافة أشكال رأس المال البشري من العمل الماهر وغير الماهر , ويعدون الاستثمار في رأس المال البشري مهم جدا في تحفيز الاقتصاد (Gaag, 2011) .

هذه الإشارات في حقيقتها لا تعبر عن تنمية بشرية بقدر ما تصب في تنمية الموارد البشرية , لأنها تركز في جوهرها على الجانب الإنتاجي وتتعامل مع الفرد كعامل من عوامل الإنتاج مثل رأس المال المادي والموارد الطبيعية . علما بان هناك بون شاسع بين التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية .

وقد ركزت معظم نظريات التنمية بعد الحرب العالمية الثانية على الجانب الاقتصادي وبخاصة الكفاءة والنمو منطلقا في ذلك انه إذا ما تحقق النمو فانه كفيل بتخفيض عدم العدالة , فضلا عن قدرته على الإيفاء بالحاجات الأساسية للمجتمع .

ووفقا لذلك , فقد بنيت الاستراتيجيات والسياسات كلها لتصب في هذا الاتجاه . وقد انساقت الدول النامية وراء هذه الأفكار بقصد أو من دون دراية وسخرت كل إمكاناتها منذ أواسط الستينات وعقد السبعينات من القرن الماضي

على الجانب الاقتصادي , الأمر الذي أوقع غالبية هذه الدول في فخ المديونية والاضطرابات الاقتصادية . ووصلت ذروت المديونية في عام ١٩٨٢ بحيث أصبحت أزمة , مما دفع المؤسسات الدولية إلى طرح برامج الإصلاحات الهيكلية (SAP S) . وقد تضمنت هذه البرامج مكونين أساسيين هما : المكون الاستقراري والمكون الهيكلي . فالأول هدف منه تخفيض عدم التوازن الداخلي والخارجي المتراكم منذ السبعينات والذي نجم عنه النمو السريع للمديونية الداخلية والخارجية . أما المكون الثاني فقصده منه التخفيف من تدخل الدولة وضمان انضباط أعظم للاقتصاد بواسطة السوق , فضلا عن التهيئة للاندماج مع السوق الدولي (الحركة الاقتصادية المعولمة) . وقد استجابت كافة الدول النامية لهذه البرامج تحت ضغط المؤسسات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

ترى ماذا حصدت هذه الدول من هذه البرامج ؟ لقد تحقق بعض من النمو في الدخل القومي , لكن هذا النمو أخفى مسألتين مهمتين هما : تركيبته والمنتفعين الحقيقيين منه . لكن هذه الإصلاحات رتبت عدم أمان اجتماعي إذ أنها فشلت في مد الفئات الفقيرة من السكان بالمتطلبات الأساسية مثل المياه , الكهرباء , الرعاية الصحية , التعليم الأساسي , بمعنى تزايد الفقر والتهميش . كما انه نجم عن تدني دور الدولة والتحرر الاقتصادي ظهور مافيا سياسية ومالية مارست الهيمنة على الاقتصاد وحقت الكثير من المنافع من حركة الخصخصة .

وقد انتبعت العديد من المؤسسات الدولية إلى هذه الأوضاع والتأج وأخذتها بعين الاعتبار وقامت بطرح مكون اجتماعي في برامج الإصلاح الهيكلي للتخفيف من الآثار السلبية للإصلاحات وانسحاب الدولة من الميدان الاجتماعي . ومنذ الثمانينات من القرن الماضي طرحت كل من منظمة الصحة العالمية UNICEF وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بان الغرض الاساس من التنمية هو " خلق بيئة تمكن الناس من إمكانية العيش مدة أطول وبصحة جيدة " وظهر مفهوم التنمية المستدامة " تنمية تستجيب للاحتياجات الحاضرة من دون الضغط على قابلية الأجيال القادمة للاستجابة لها " . ومنذ التسعينات من القرن الماضي تحول الاهتمام نحو مفهوم التنمية البشرية المستدامة (Hakim , SHD , 1-15 , 2000 . وتركز النقاش والحوار التنموي على الإيفاء بالحاجات البشرية وتخفيض الحرمان الجماعي وإعطاء كافة الأفراد الفرصة للعيش حياة كاملة بعدها غرض التنمية (Streeten , 1979 , 28-31) ويجب أن تحتل الحاجات الإنسانية الأولوية في سياسة التنمية حيث أنها ستساهم بشكل مباشر في التخفيف من الفقر وتحسن الإنتاجية والنمو بشكل مباشر وغير مباشر من خلال الاستخدام الكفء للموارد (Hartmann and Pyka , 2011,5) .

وبذلك , فان مضمون التنمية تغير وتحول نحو الرؤية المستندة إلى الإنسان , العدالة التوزيعية , الرفاهية , الحرية , ونوعية الحياة (UNDP , 2010) . وهذا يعني أن التحول في سياسة التنمية أصبح كما عبر عنها Amartya Sen باتجاه تقدم غنى الحياة الإنسانية بدلا من غنى الاقتصاد الذي فيه يعيش الكائن البشري والذي هو جزء منه (<http://hdr.undp.org/en>) .

٣. قياس التنمية البشرية

بعد ان اتضحت الصورة بخصوص مفهوم التنمية البشرية , ترى كيف يمكن التعبير عنها كميًا ؟ وكيف يمكن تحديد مساراتها وتقييم مجهودات الدولة ؟ وما هو موقع الدولة تجاه الدول الأخرى ؟

لقد طرح الاقتصادي الباكستاني المشهور محبوب الحق في سنة ١٩٩٠ مؤشر إحصائي (رقمي) مركب للتنمية البشرية HDI يجمع بين مؤشرات توقع الحياة , فرص التعليم , والدخل . وقد هدف من هذا المؤشر سحب التركيز في اقتصاديات التنمية من حساب الدخل القومي إلى السياسات المتركزة على الناس . وقد وجد أن هناك حاجة إلى مقياس مركب بسيط للتنمية البشرية لكي يقتنع الجمهور (العامة) , الأكاديميين , وصانعي السياسة بأنه بإمكانهم تقييم التنمية ليس بالتقدم الاقتصادي حسب وإنما بالتحسينات في الإمكانيات البشرية كذلك . وقد تم تطوير طريقة احتساب المؤشر عدة مرات منذ بداية التسعينات (Hicks,1997,1283- 1298) (McGillivray and White,1993,189-192) . وفي سنة ٢٠١٠ تم استخدام مقاييس جديدة وصيغ رياضية ومعادلات للمكونات وهي سهلة ويمكن تطبيقها وحسب الأتي :

المكون الأول : مؤشر الحياة الطويلة والصحية .

ويعبر عنه بعدد السنوات المتوقعة للحياة عند الولادة , ويقاس :

$$LE = \frac{LE - 20}{82.3 - 20}$$

حيث أن :

LE : توقع الحياة عند الولادة

المكون الثاني : مؤشر التعليم .

ويقاس من خلال متوسط سنوات الدراسة والسنوات المتوقعة للدراسة :

$$EI = \frac{\sqrt{MYS - EYS}}{0.951}$$

حيث أن :

EI : مؤشر التعليم

MYS : السنوات المتوسطة للدراسة (عدد السنوات التي أمضاها الشخص البالغ ٢٥ سنة أو أكبر في المدارس .

EYS : السنوات المتوقعة في المدارس (عدد السنوات التي يمضيها من هو في سن ٥ سنوات في التعليم كل حياته

المكون الثالث : مؤشر الدخل ويقاس من خلال حصة الفرد من الدخل القومي الإجمالي (GNIpc) بمقياس القوة الشرائية المتساوية (PPP) :

$$II = \frac{\ln (GNI pc) - \ln (100)}{\ln (107.721) - \ln (100)}$$

ومن خلال هذه المكونات الثلاثة يستخرج مؤشر التنمية البشرية HDI من خلال الوسط الهندسي لها :

$$HDI = 3\sqrt{LEI.EI.II}$$

و بموجب القيمة الرقمية للمؤشر التي تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح تقاس التنمية البشرية في البلد وحسب الوزن الأتي

الجدول (١)

مستوى التنمية البشرية في البلد

تصنيف التنمية	قيمة المؤشر
عالية جدا	١,٠ - ٠,٨
عالية	٠,٨ - ٠,٧
متوسطة	٠,٧ - ٠,٥
منخفضة	٠,٥ من اقل

وعادة ما تنشر الأمم المتحدة تقارير سنوية للتنمية البشرية على مستوى الدول وتصنيف الدول وفق المعيار أعلاه وعلى الرغم من الفائدة الكبيرة التي يقدمها المؤشر على مستوى الدولة سواء لناحية تتبع مساراته عبر الوقت (السنين) أو تحديد موقع الدولة تجاه الدول الأخرى , إلا انه جوبه بالعديد من الانتقادات . فهناك وجهة نظر ترى أن المؤشر ذو صفة عمومية ويتجاهل حقيقة على قدر كبير من الأهمية وهي أن هناك مجموعات مختلفة داخل الدولة قد يكون لها مستويات مختلفة من التنمية البشرية . وبذلك يصبح تفكيك المؤشر مهم جدا . ولعله من السهل احتسابه من خلال استخدام بيانات مكونات HDI لكل مجموعة من المجموعات وكأنها دولة منفصلة . وبالإمكان تصنيف هذه المجموعات حسب المناطق الجغرافية أو الإدارية , حسب المناطق الحضرية والريفية , حسب الجنس والقومية .

هذا المؤشر الجزأ للتنمية البشرية يساعد في تسليط الضوء على التباينات الجوهرية والفجوات بين المناطق , الأجناس , الحضر والريف , المجموعات الاثنية . كما ويرشد في رسم السياسة واتخاذ التدابير ويمكن المجموعات المحلية من الضغط في سبيل الحصول على موارد أكثر وممارسة الضغط والمساءلة للممثلين المحليين .

وهناك وجهة نظر أخرى ترى في المؤشر انه لا يعبر بشكل حقيقي عن التنمية البشرية كاملة لإهماله عدد من الأبعاد المهمة مثل : الحرية الإنسانية , حقوق الإنسان , امتلاك المعرفة والمؤسسات .

واخرون يرون في المؤشر بأنه يهمل الترابطات ذات الطبيعة المستدامة إذ انه يخفق في الكشف عن الأثر على النظام الطبيعي للأنشطة التي تساهم بشكل محتمل في الدخل القومي (Saga and Najam,1998,249-264) وهل أن التنمية البشرية في الدولة تحققت على حساب استنزاف خزين رأس المال الطبيعي (Numayer,2001,105-108) ويرون أن هناك حاجة إلى أليه لاحتساب الاستنزاف المتزايد للموارد الطبيعية لكي تتمكن التنمية البشرية من الاستحواذ على البعد المستدام

واخرون ينتقدون المؤشر من منطلق انه يجمع المكونات الثلاثة الأساسية سوية للوصول إلى قيمة للمؤشر وبذلك تصبح كل من الدخل والصحة والتعليم بدائل احلالية (Desai,1991,350-357) .

هذه الانتقادات على درجة كبيرة من الأهمية فهي في جوهرها لا تنفي القيمة العملية للمؤشر بدلالة أن هناك شبه إجماع على إبقاء المؤشر على وضعه الحالي مع ضرورة ربطه وتكامله مع مؤشرات أخرى مثل مؤشر كثافة الاستنزاف البيئي , مؤشر التنمية البشرية الأخضر , مؤشر التنمية البشرية المستدام SHDI .

٤. متحكّمات التنمية البشرية

يتحكم في التنمية البشرية كمستوى حالي وتطور اتجاهي مجموعة من العوامل الرئيس منها :

- **هيكل الاقتصاد** , ويتمثل في التركيبة التي تشكل الناتج المحلي . فكما هو معروف , فان الناتج المحلي يتأتى من القطاع العائلي , النشاط الحكومي , المنظمات المجتمعية , والمنظمات غير الحكومية .

وقد يحصل أن نفس المستوى من الناتج المحلي يقود إلى اداءات مختلفة من التنمية البشرية ويتوقف ذلك على تخصيص هذا الناتج إلى المجموعات المتعددة والتوزيع داخل كل مجموعة . فالقطاع العائلي يميل في العادة إلى إنفاق دخله على فقرات تساهم بشكل أكثر مباشرة في ترقية التنمية البشرية مثل الغذاء , المياه الصالحة , التعليم , والصحة . وداخل القطاع العائلي كلما كانت مدخولات الفقراء مرتفعة فان الحصة من هذا الدخل التي تنفق على التنمية البشرية تزداد . فضلا عن ذلك , فانه كلما كانت حصة النساء من الدخل النقدي للقطاع العائلي مرتفعة ومتزايدة فإنها ترفع من التنمية البشرية لأنها تنفق بشكل أكبر على الغذاء وينخفض ما يخصص منها إلى الكحول والسكاير (Ranis and Stewart,2005,3)

ويتضح من أعلاه أن الدخل لوحده لا يعني شيء البنية بدلالة انه قد يتحقق دخل مرتفع لكن مع أما تنمية اجتماعية محدودة أو متناقصة . وبذلك يصبح الشيء المهم هو تشكيلة الدخل ومن هم المستفيدين الحقيقيين منه . فالناس عادة تقيم الإنجازات التي لا تظهر بصورة فورية في دخل مقاس مرتفع أو أرقام نمو وإنما في خدمات صحية وتغذية جيدة , نفاذ أكبر إلى المعرفة , وحياة أكثر أمنا.

خيارات السياسة , وتمثل في العملية التخصيصية للموارد . ومن البداية أن تخصيص الموارد لتحسين التنمية البشرية هو دالة لإجمالي إنفاق القطاع الحكومي . وبذلك , فان تقييم خيارات السياسة يتم من خلال ثلاثة مؤشرات :

- * نسبة الإنفاق العام : وتمثل في الحصة من الناتج المحلي التي تنفق من قبل المستويات المختلفة للحكومة .
- * نسبة التخصيص الاجتماعي : وتمثل في الحصة من الإنفاق الحكومي المخصصة لقطاعات التنمية البشرية .
- * نسبة الأولويات : وتمثل في الحصة من إجمالي الإنفاق على قطاعات التنمية البشرية المخصصة إلى الأولويات داخل هذه القطاعات . وتمثل في تلك القطاعات التي هي أكثر إنتاجية من الأخرى بمعيار تحقيق التقدم في التنمية البشرية مثل التعليم الأساسي , الرعاية الصحية الأولية , التعليم النسوي .

٥. العوائد المرتقبة من التنمية البشرية

يترتب على التنمية البشرية عوائد جمة اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية . فبقدر تعلق الأمر بالجانب الاقتصادي فان التعليم بعده مكون أساس في التنمية البشرية فان تحسنه وتوسعه سيجعل من الناس ذوي الدخل المنخفض قادرين

بشكل أفضل على البحث على فرص اقتصادية التي تحسن من دخلهم بمرور الوقت . وان مستوى أعلى من التعلم يفضي إلى إنتاجية أعلى , وان هناك ارتباط وعلاقة قوية بين الإنتاجية والدخل , مما يعني أن مستويات الدخل سترتفع . وهذا يساهم في التقليل من تباين الدخل , وبذلك يصبح التعليم المتغير الأكثر قوة للاحية التأثير على عدالة الدخل (Ranis and Stewart,2005,4) . ومما لا شك فيه أن العوائد الاقتصادية من زيادة الإنتاجية تنعكس في نمو اقتصادي أعلى وصادرات أعلى وجذب وانسياب أكثر للاستثمار الأجنبي .

أما العوائد الاجتماعية من التنمية البشرية فلا حصر لها إذ تساهم في تخفيض معدلات وفيات الأطفال ورفع الوضع التغذوي والصحي للأطفال وزيادة الانخراط في المدارس والتقليل من التسرب ورفع المستوى الثقافي للناس وترقية مستوى العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وضمان درجة مقبولة من الاستقرار والأمان . هذه الانجازات تجعل من التنمية البشرية مستدامة لأنها سترجم في عدم ارتهاج خيارات الأجيال المستقبلية (UNDP,1998,1) .

وهناك مسألة حيوية جدا وهي تداخل التنمية البشرية مع الأداء البيئي بحيث لا يمكن عزلهما . فحماية البيئة وتحسينها وخاصة في ظل التغيرات المناخية أصبحت من أولى اهتمامات المنظمات الدولية , حيث وضعت الاستراتيجيات لمواجهة الأضرار البيئية وضمان بيئة مستدامة (Hossain and Selvanathan,2011,28) . فالتنمية الاقتصادية في مراحل معينة تتحقق على حساب البيئة الطبيعية (انبعاث غازات وملوثات , تجريف الغابات... الخ) (Abelinde,2012,45-46) . وبذلك تصبح حماية البيئة احد الاجزاء الهامة والمكملة للعملية التنموية .

وقد طرحت الأمم المتحدة مؤشر للأداء البيئي EPI يكشف عن مدى قرب أو ابتعاد الدولة من الأهداف المستندة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية . ويتكون المؤشر من مكونين رئيسيين يجسدان كل من الصحة العامة البيئية وحيوية النظام البيئي . ويعبر المكون الأول عن العبء البيئي للملوثات , النفاذ إلى شرب المياه , النفاذ إلى الصرف الصحي , تلوث الهواء , الخصوصيات الحضرية . ووجد من خلال دراسة تجريبية ل (١٦١) دولة في سنة ٢٠١٠ أن هناك علاقة ارتباط قوية وإيجابية (٠,٩٥١) بين مؤشر التنمية البشرية ومكونات الأداء البيئي (الصحة العامة البيئية) . ولعل تفسير هذه العلاقة يكمن في أن تزايد مؤشر التنمية البشرية (نفاذ أفضل للخدمات الصحية , ثقافة الشباب , معدلات التسجيل المدني) ينعكس في تزايد الأداء البيئي عبر تحسينات في الظروف البيئية خصوصا في الصحة العامة البيئية التي تشكل (٥٠%) من قيمة مؤشر EPI (Samimi et al ,2011,300) .

٦. التحديات التي تواجه التنمية البشرية

تعتز مسيرة التنمية البشرية العديد من المعوقات تحد من الوصول بها إلى مستوى مقبول ومرض . هذه المعوقات يمكن عدها بمثابة تحديات ولعل البارز والشديد التأثير منها :

الفساد

كما هو معروف أن الفساد أصبح احد ظواهر العصر بحيث استشرى في كافة الدول صغيرها وكبيرها غنيها وفقيرها . ويتخذ الفساد أشكال متعددة . وبشكل عام فان الفساد يعني استغلال الوظيفة او المنصب لتحقيق مكاسب

ومنافع شخصية مادية أو معنوية . وعادة يحصل الفساد عندما يمتلك الموظف العام المسؤولية المباشرة لتقديم الخدمات العامة أو المصادقة على طلب تراخيص معينة .

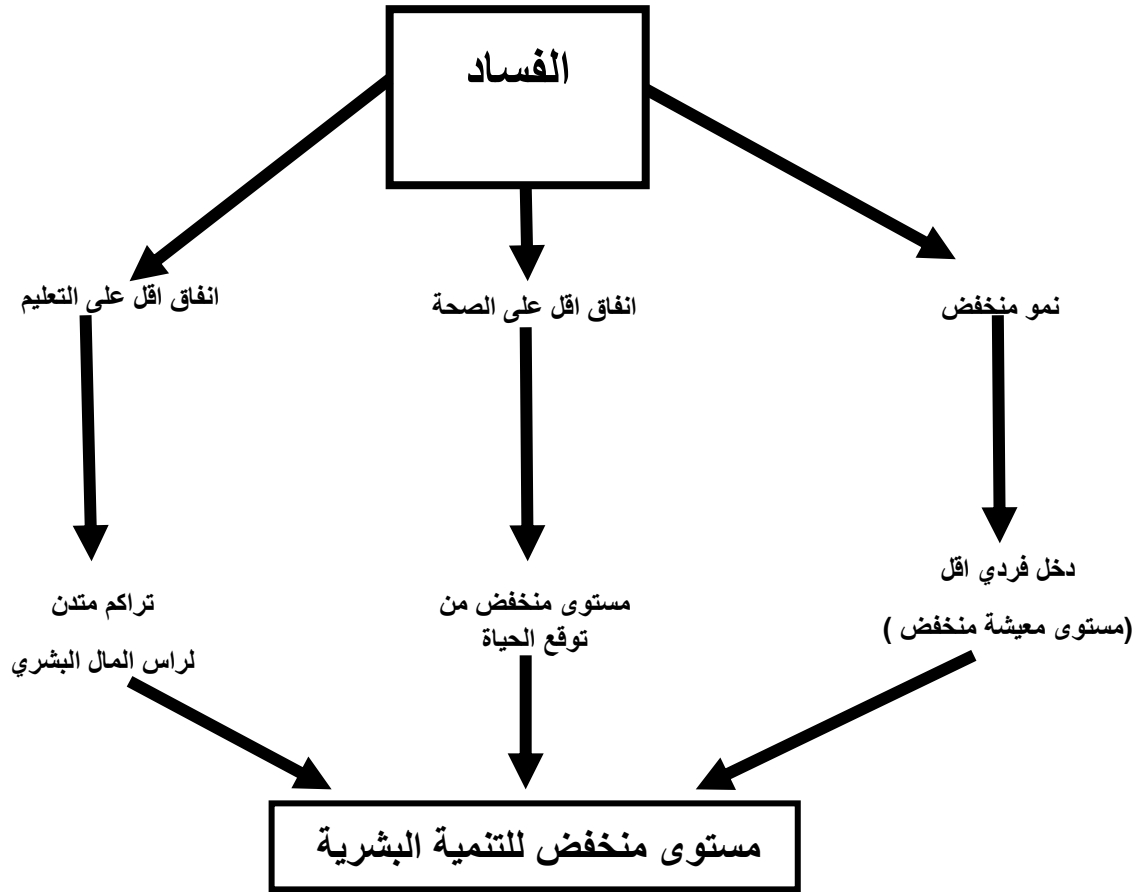
وللفساد كلف اقتصادية واجتماعية ومالية وسياسية ضخمة تسفر في النهاية في تشويه البلد . وتمثل هذه الكلف

في الأتي (Selcuk,2006,29) :

- تخفيض معدل النمو الاقتصادي .
- يقود إلى مخرجات اقتصادية واجتماعية وسياسية غير كفوءة .
- يساهم في تراجع الاستثمارات الداخلية والخارجية ذات الآماد الطويلة .
- يزيد من معدلات التضخم .
- يبدى من قيمة العملة الوطنية .
- يخفض من الإنفاق الاجتماعي (الصحة والتعليم) ويزيد من الإنفاق الأمني (العسكري) .
- يسيء إلى عملية تخصيص المهارات وتوجيهها إلى الأنشطة الباحثة عن الربح .
- يزيد من عدم عدالة توزيع الدخل وتعميق الفقر .
- يزيد من معدل وفيات الرضع والأطفال .

ومن خلال هذه الكلف يمكن بسهولة استشفاف الآثار السلبية التي يربتها الفساد على التنمية البشرية , حيث أن هناك آثار مباشرة وأثار غير مباشرة . وتمثل الآثار المباشرة في مساهمته في التخصيص غير الرشيد للموارد وفي غير صالح الإنفاق الاجتماعي من جهة وحتى بالنسبة إلى ذلك الجزء المخصص للخدمات الاجتماعية (الرعاية الصحية والتعليم) فان الفساد يساهم في زيادة كلفها وتدنيه نوعيتها . فضلا عن أرضاعه عدم العدالة التعليمية وتخفيضه لمعدل الانخراط في المدارس الإعدادية .

والمخطط الأتي يصور الآثار السلبية للفساد على التنمية البشرية :



الشكل (١)

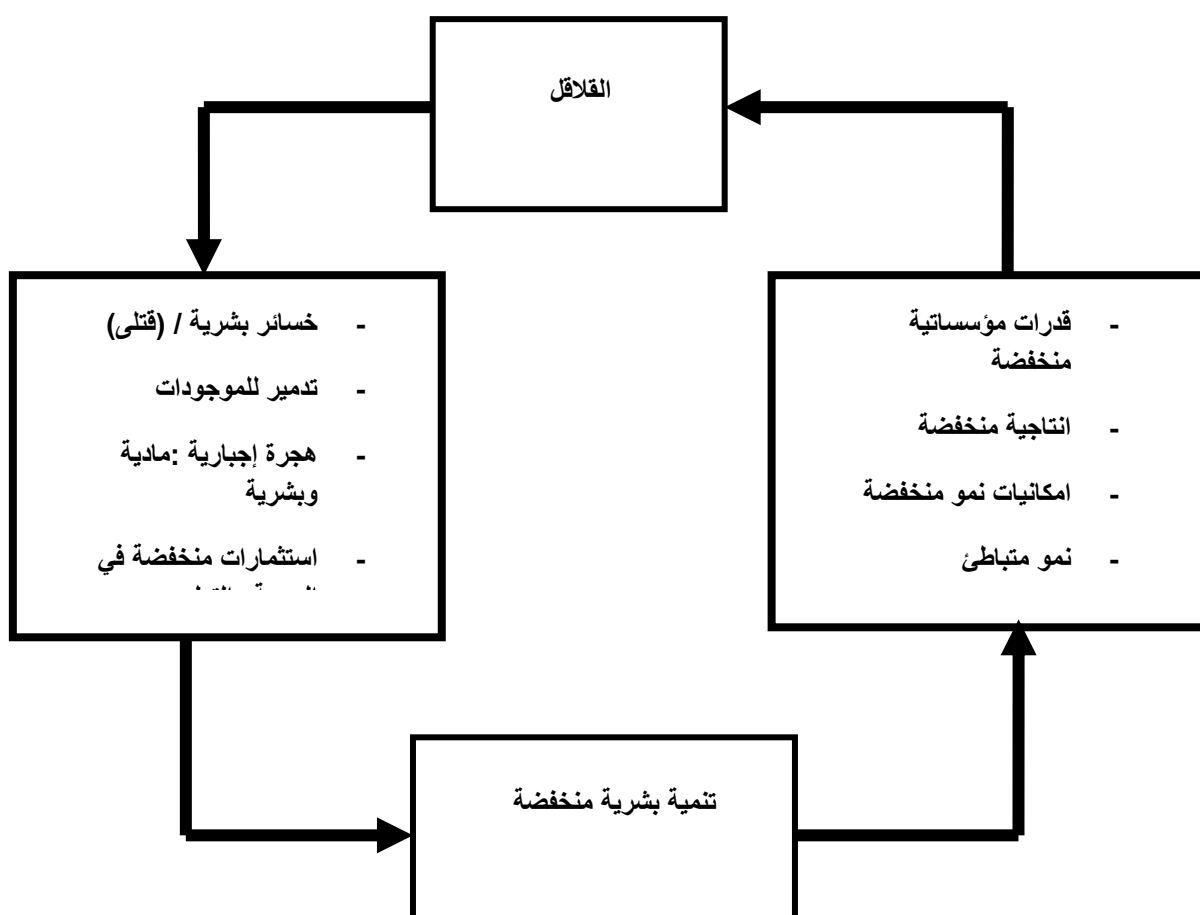
الآثار السلبية للفساد

عدم الاستقرار والقلق

عندما تكون التنمية البشرية توسيع خيارات الأفراد , فان عدم الاستقرار سواء اتخذ شكل اضطرابات , نزاعات , حروب , هجمات إرهابية , أو حتى عدم التوافق السياسي الداخلي تعد أشكال متطرفة للضغط على الخيارات مما يجعلها المههدد الرئيس للتنمية البشرية (UNDP,2005,151) .

وان عدم الاستقرار يؤدي المجتمع بشكل كبير , ويتمثل الأذى في الخسائر البشرية و/أو الاقتصادية . وان كلا النوعين من الخسائر تكشف عن عدم قدرة الحكومة على حماية ممتلكات البلد مما تنعكس في فقدان المواطن ثقته في شرعية الحكومة (Gaibullov and Sandler , 2009,359) .

والتساؤل المحوري بهذا الخصوص هو ما مصادر القلاقل وعدم الاستقرار تشير العديد من الدراسات المتخصصة إلى أن الظروف الاقتصادية تعد محددات هامة للقلاقل وعدم الاستقرار ونشوء وتفجر النزاع (Namsu; and Conceicao,2010,30) . فالتباطؤات الاقتصادية الحادة والمستويات المنخفضة من الدخل الفردي تزيد من احتمالية النزاع وان الحروب عادة تبدأ على اثر انهيارات النمو (Collier et al,2009,15) . وليس فقط الأوضاع الاقتصادية هي المحرك لعدم الاستقرار وإنما أيضا عدم العدالة الأفقية والتبعية في استغلال الموارد الطبيعية تمثل محركات لتزايد خطر النزاع . ومن المعلوم , أن المستويات المنخفضة من الدخل وتباطؤ معدل النمو وعدم عدالة توزيع الدخل تعد المسببات الرئيسة للفقير . وعندما يتواجد الفقر فبالأكيد يتزامن معه مخرجات صحية وتعليمية سيئة . ومن هنا يصبح بالإمكان صياغة بين عدم الاستقرار والتنمية البشرية وفق منهجية في إطار فخ الفقر – القلاقل وفق تنمية بشرية منخفضة – قلاقل وحسب المخطط الآتي :

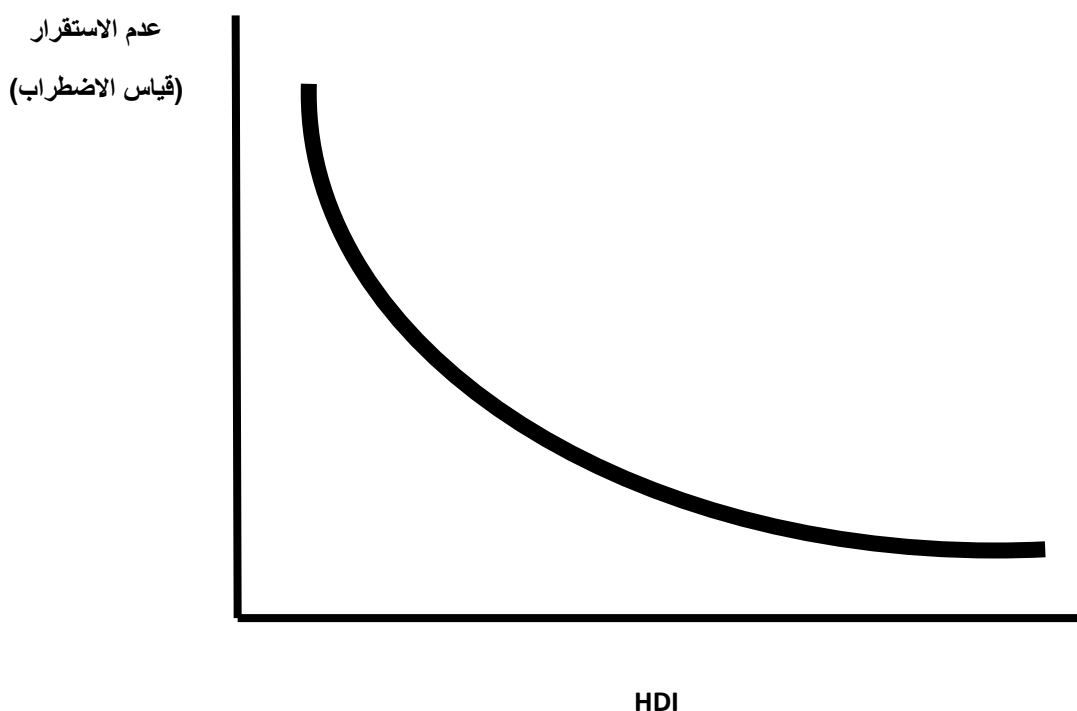


الشكل (٢)

فخ تنمية بشرية منخفضة – قلاقل

ويستشف من الشكل أن هناك حلقة مفرغة ذاتية الحركة من القلاقل وعدم الاستقرار إلى التنمية البشرية وبالعكس . فالقلاقل تدمر رأس المال المتراكم المادي والبشري , إرغام إحلال العمل , تدمير القدرات المؤسساتية . فالبلد الذي يعيش في ظل قلاقل لا يمكنه ضمان عوائد طويلة الأجل للاستثمارات في كل من رأس المال المادي والبشري , مخلفا استثمار منخفض في الصحة والتعليم بسبب الإنفاق الأمني الفائق . كل هذه العوامل تقود إلى مستويات منخفضة من التنمية البشرية والتي مظاهرها دخل منخفض , توقع حياة منخفض , وفيات رضع مرتفع , نسبة انخراط في المدارس منخفضة , نسبة تسجيل الإناث في المدارس منخفضة (Collier and Hoeffler , 2002 , 21-22) . وان البلد ذو التنمية البشرية المنخفضة يواجه صعوبة في تحسين المؤسسات وفي زيادة الإنتاجية وإمكانيات النمو . وان معدلات النمو المنخفضة بدورها ترفع من احتمالية تزايد القلاقل مما توقع البلد في فخ .

وفي ضوء هذه التصورات يمكن التعبير عن العلاقة بين عدم الاستقرار والتنمية البشرية بالشكل الآتي :



الشكل (٣)

العلاقة بين عدم الاستقرار والتنمية البشرية

ويشير الشكل إلى أنه في ظل درجة عالية من الاستقرار (معبرا عنها بمستوى منخفض من مقياس الاضطراب) , فان البلد سيكون في وضع تنمية بشرية مرتفعة . وبالعكس , عندما يكون البلد على درجة عالية من عدم الاستقرار والاضطراب , فانه سيكون في وضع تنمية بشرية منخفضة . هذه العلاقة تؤكدها الوقائع العملية واختبرت صحتها العديد من الدراسات التجريبية .

وعندما يكون المكون الاقتصادي عنصرا هاما في التنمية البشرية , وان ضمان تنمية بشرية مستدامة لا بد وان تستند على نمو اقتصادي وان الدخل سواء كان للقطاع العائلي أو القطاع الحكومي يستحث من النمو . وبذلك فان تأثير القلاقل وعدم الاستقرار على التنمية البشرية يمكن تلمسه بشكل جلي من خلال الآثار السلبية للقلاقل على النمو الاقتصادي والتي تتحقق عبر العديد من القنوات منها :

- زيادة عدم التأكد مما تقيد الاستثمارات وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعد مصدرا مهما للدخار ولتمويل الاستثمار في الدول النامية .
- ارتفاع الإنفاق الحكومي على المؤسسات الأمنية كإجراء للوقاية مما يحد من القدرة على الاستثمار في رأس المال الاجتماعي . فضلا عن كون هذا الإنفاق طارد للاستثمارات العامة والخاصة الأكثر موسعة للنمو (Collier et al , 2009 , 14) .
- رفع كلفة العمل بمعيار الأجور ومدفوعات تامين كبيرة مما ينتج عنه انخفاض في الأرباح وبالتالي عوائد على الاستثمار ضعيفة .
- تدمير البنى التحتية القائمة مما يقود إلى إرباكات اقتصادية .
- الدفع باتجاه تطاير رأس المال وهروبه إلى الخارج , حيث وجد أن مقدار الثروة الخاصة في الخارج للبلد أكثر من الضعف خلال الاشتباكات الداخلية (Collier et al,2009,15) .
- انخفاض المساعدات من الدول المانحة بسبب قلق هذه الدول أن تخندق المساعدة لتمويل أنشطة عسكرية بدلا من التخفيف من الفقر (Gaibullov and Sandler,2009,360) .
- تعطيل خطوط الإنتاج وتدمير الطاقة الإنتاجية .
- الضغط على الموارد عبر تدفق اللاجئين .

ثانيا : التنمية البشرية في العراق

١ . الواقع الحالي

بحسب الإحصاءات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة بخصوص مؤشر التنمية البشرية وقيمه لكل دولة وترتيب وتصنيف الدول بحسب هذه القيمة , فقد حصل العراق على قيمة للمؤشر (٥٩٠,٠) في سنة ٢٠١٢ واحتل المرتبة (١٣١) من أصل (١٨٧) دولة وصنف ضمن مجموعة الدول ذات التنمية المتوسطة بحسب التقسيم المعتمد . هذا المستوى للتنمية البشرية في بلد يزخر بالموارد الطبيعية والبشرية مخيب للآمال ومثير للإحباط ويشير العديد من التساؤلات بخصوص إدارة الموارد العامة .

ومما يؤسف له أن المؤشر العراقي يقل عن متوسط المؤشر العالمي ومتوسط المؤشر العربي (انظر الجدول ٢) فهو لا يشكل أكثر من (٨٥%) من المتوسط العالمي و (٩٠,٥%) من المتوسط العربي .

الجدول (٢)

مؤشر التنمية البشرية في العراق والمتوسط العالمي والعربي لسنة ٢٠١٢

المتوسط العالمي	متوسط الدول العربية	العراق	البند
٠,٦٩٤	٠,٦٥٢	٠,٥٩٠	مؤشر التنمية البشرية

وعلى صعيد الدول العربية فان العراق يقع في أسفل سلم التسلسلات إذ يحتل المرتبة (١٥) من أصل (١٩) دولة ممسوحة (انظر الجدول ٣) .

الجدول (٣)

مستوى التنمية البشرية في الدول العربية سنة ٢٠١٢

الدولة	الدليل
قطر	٠,٨٣٤
الإمارات المتحدة	٠,٨١٨
البحرين	٠,٧٩٦
الكويت	٠,٧٩٠
السعودية	٠,٧٨٢
ليبيا	٠,٧٦٩
لبنان	٠,٧٤٥
عمان	٠,٧٣١
الجزائر	٠,٧١٣
تونس	٠,٧١٢
الأردن	٠,٧٠٠
فلسطين	٠,٦٧٠
مصر	٠,٦٦٢
المغرب	٠,٥٩١
العراق	٠,٥٩٠
موريتانيا	٠,٤٦٧
اليمن	٠,٤٥٨
جيبوتي	٠,٤٤٥
السودان	٠,٤١٤

ويلاحظ أن هناك بونا شاسعا بين العراق وبين الدول المشابهة لإمكاناته الاقتصادية لا بل حتى الدول التي تقل إمكاناتها عن العراق تتقدم عليه . فالعراق ذو الدخل الذي يربو على (١٤٠) مليار دولار يتوقع له أن يكون في عداد الدول مرتفعة التنمية البشرية لان هكذا دخل يعطي منظومة واسعة من الخيارات . على ما يبدو , وكما اشرنا في تحليلنا النظري أن الدخل لا يعني شيء لوحده كرقم أجوف , أن هناك إشكالية في تركيبة هذا الدخل والمستفيدين الحقيقيين منه . ويتأكد ذلك من خلال سبر غور مكونات مؤشر التنمية البشرية في العراق حيث يلاحظ أن سبب التديني هو انخفاض مؤشر التنمية البشري الداخلي الذي بلغ (٠,٥٢٧) في سنة ٢٠١٢ وبفارق قدره (٠,٠٦٣) , وبنسبة (١١%) والذي يمثل الخسارة أو فقدان في التنمية الممكنة بسبب عدم المساواة ويؤكد ذلك قيمة معامل جيني لقياس مستوى تفاوت الدخل الذي بلغ حسب تقديرات وزارة التخطيط (٠,٣٧) في سنة ٢٠٠٧ . ناهيك عن وجود ما يقارب (٦) مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر والتي تشكل نسبتهم (١٩%) من السكان وتصل معدلات البطالة إلى حدود (٢٥%) . وبلغت شدة الحرمان (٤١,٣) ودليل عدم المساواة بحسب الجنس (٠,٥٧٩) .

كما أن الذي ساهم بشكل أكثر في تديني مؤشر التنمية البشرية في العراق المكون الأخر للتنمية وهو التعليم حيث بلغ مؤشره (٠,٤٩٨) وبفارق قدره (٠,٠٩٢) وبنسبة (١٦%) عن المؤشر العام وهي خسارة كبيرة ولعل سبب ذلك تديني الإنفاق على التربية والتعليم آذ لا تشكل أكثر من (٢,٣%) من الناتج المحلي .

لكن لعب المكون الثالث وهو الصحة دورا مهما في المحافظة على المؤشر العام وعدم تدينيه حيث بلغ مؤشره (٠,٧٨٢) أي بفارق ايجابي قدره (٠,١٩٢) وبنسبة (٣٣%) والذي يمثل مكسب أو إضافة إلى التنمية البشرية وهذا يجد سببه في ارتفاع الإنفاق الحكومي على الصحة اذ بلغ (٦,٨%) من الناتج المحلي مما انعكس بشكل واضح وملاموس في تحسن مستوى الخدمات الصحية والتي أفضت إلى ارتفاع معدل توقع الحياة إلى (٦٩,٦) سنة وانخفاض نسبة وفيات الأطفال إلى (٣,٩%) .

٢. المسارات والاتجاه العام

على الرغم من افتقاد قيم مؤشر التنمية البشرية في العراق للعديد من السنوات فانه ليس من الصعوبة بمكان تحديد اتجاهات هذه التنمية وخاصة في فترة التسعينات من القرن الماضي وسنوات العقد الأول من القرن الحالي والتي يكشف عنها الجدول (٤)

الجدول (٤)

التنمية البشرية في العراق خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٢

السنة	الدليل	السنة	الدليل
١٩٩٠	٠,٧٥٩	٢٠٠٥	٠,٥٦٤
١٩٩١	٠,٥٨٢	٢٠٠٦	٠,٥٦٧
١٩٩٢	٠,٥٨٩	٢٠٠٧	٠,٥٦٧
١٩٩٣	٠,٥٨٩	٢٠٠٨	٠,٥٧٣
١٩٩٤	٠,٥٣١	٢٠٠٩	٠,٥٧٦
١٩٩٦	٠,٥٢٨	٢٠١٠	٠,٥٧٨
١٩٩٧	٠,٥٨٦	٢٠١١	٠,٥٨٣
١٩٩٩	٠,٥٦٩	٢٠١٢	٠,٥٩٠

ويلاحظ من معطيات الجدول أعلاه ان وضع العراق في سنة ١٩٩٠ كان جيدا , حيث أن قيمة المؤشر البالغة (٠,٧٥٩) تعد من المؤشرات المرتفعة فقد احتل العراق المرتبة (٥٤) بين دول العالم . لكن هذا المؤشر بدأ بالتنازل وبشكل حاد وملفت للانتباه اعتبارا من سنة ١٩٩١ ولغاية ١٩٩٦ مما يكشف عن التدهور في التنمية البشرية خلال هذه الحقبة ولعل ذلك ارتبط بظروف الحصار الاقتصادي الذي تعرض له العراق اثر أحداث الكويت وانخفاض مستويات الدخل الحقيقية والإنفاق العام على الخدمات الصحية والتعليمية التي تشكل مكونات التنمية البشرية . لكن المؤشر بدأ يتحسن سنة ١٩٩٧ بفعل اثر مذكرة التفاهم , لكنه اخذ بالتنازل ثانية في نهاية التسعينات والسنوات الأولى من الألفية الثالثة إلى أن وصل إلى (٠,٥٦٤) في سنة ٢٠٠٥ . ثم اخذ بالتصاعد بعد ذلك وبخطى بطيئة جدا . لكن مع هذا التحسن البطيء فان موقع العراق ضمن الترتيب الدولي في تراجع , مما يعني أن مجهودات العراق في ترقية التنمية البشرية محدودة ولعل ذلك يرتبط بالظروف التي يعيشها العراق خلال هذه الفترة والتي تعد بمثابة تحديات .

٣. التحديات والعقبات

إن أهم تحديين يواجهان العراق لا بل يقفان حجر عثرة أمام كافة المجهودات الحكومية وعلى كافة الأصعدة هما :
عدم الاستقرار الأمني والفساد .

فبالنسبة لعدم الاستقرار الأمني والقتل فواضحة جدا للعيان وان مقياس الاضطراب مرتفع حيث وصل (٦٥,٦) ويحتل العراق المرتبة الرابعة بين الدول العربية بعد كل من اليمن وليبيا وسوريا.

وكما هو معلوم هناك علاقة ارتباطية قوية بين الاستقرار والتنمية البشرية . ولهذا فان عدم الاستقرار يسيء إلى التنمية البشرية ويتجسد ذلك على ارض الواقع من خلال معاينة وتفحص المعطيات المعروضة في الجدول (٥) الآتي :

الجدول (٥)

مؤشرات الإنفاق الحكومي على عدد من البنود

السنة	الأمن		الصحة		التعليم	
	موازنة %	الناتج %	موازنة %	الناتج %	موازنة %	الناتج %
٢٠٠٤	٦,٣	٣,٨	٢,٢	١,٣	٤,٦	٢,٧
٢٠٠٥	١٠,٠	٤,٢	٣,٦	١,٥	٥,٩	٢,٥
٢٠١١	١٤,٧	٦,٧	٥,٩	٢,٧	٣,٧	١,٧

إن عدم الاستقرار الأمني دفع بالحكومة إلى تجنيد حصة كبيرة من مواردها للاحتياجات الأمنية وبشكل متزايد عبر السنوات إلى أن وصلت إلى مستويات قياسية في سنة ٢٠١١ حيث استحوذت على (١٤,٧%) من تخصيصات الموازنة وبما يعادل (٦,٧%) من الناتج المحلي . وبالتأكيد كانت هذه الحصة المرتفعة على حساب الإنفاق الاجتماعي حيث انخفضت الحصة المخصصة للتعليم لتصل إلى (٣,٧%) من الموازنة وبما يعادل (١,٧%) من الناتج وهي نسبة منخفضة جدا وفق كافة المقاييس . وعلى الرغم من ارتفاع حصة الصحة في كل من الموازنة والناتج . ولو كانت هناك أوضاع أمنية مستقرة لاختلقت الصورة تماما ولكانت حصص هذين المكونين للتنمية البشرية تفوق كثيرا ما هي عليه حاليا ونكون أمام مؤشر للتنمية البشرية أعلى بكثير . أما بالنسبة إلى الفساد , فان العراق يعاني من هذه الآفة بشكل كبير جدا وأثرت بشكل سلبي على كافة جوانب الحياة . وما يؤسف له أن العراق يعد من أكثر الدول فسادا ويقع في الترتيب العالمي في أسفل السلم وحسب ما يؤشر الجدول (٦) الآتي :

الجدول (٦)

مؤشر الفساد في العراق خلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠١٠

السنة	قيمة المؤشر	ترتيب العراق	عدد الدول
٢٠٠٣	٢,٢	١١٥	١٣٣
٢٠٠٤	٢,١	١٢٩	١٤٦
٢٠٠٥	٢,٢	١٧٠	١٩٤
٢٠٠٦	١,٩	١٦٠	١٦٣
٢٠٠٧	١,٥	١٧٨	١٨٠
٢٠٠٨	١,٣	١٧٨	١٨٠
٢٠٠٩	١,٥	١٧٨	١٨٠
٢٠١٠	١,٥	١٧٨	١٨٠

ومن المؤكد ان الفساد رتب آثارا انعكست بشكل سلبي على التنمية البشرية وتمثل في الهدر الكبير للموارد ومنعها من التوجه إلى المجالات التي تصب في ترقية التنمية البشرية , ناهيك عن إساءته إلى توزيع الدخل القومي وتمركزه في شرائح معينة وحرمان شرائح كبيرة من الانتفاع به.

الاستنتاجات

- من خلال البحث تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية :
- إن التنمية البشرية تتحقق من خلال التداخل بين المكونات الرئيسة للحياة البشرية المفضلة وان للدولة دورا محوريا في ترقية المكونات عبر برامجها الاتفاقية .
- إن الاهتمام بالتنمية البشرية برز نتيجة الآثار السلبية التي افرزتها استراتيجيات التنمية التي ركزت على الجانب الاقتصادي .
- هناك العديد من العوامل تتحكم في تقرير مستوى التنمية البشرية تتراوح بين العوامل الاقتصادية وخيارات السياسة والحكومة .
- يترتب على التنمية البشرية عوائد جمة لا تقل أهميتها عن العوائد المترتبة على التنمية الاقتصادية .
- عدم الاستقرار الأمني والفساد يعدان أهم تحديين يواجهان التنمية البشرية في الدول النامية .
- يعد العراق من الدول المتوسطة بمقاييس التنمية البشرية وهو وضع لا يتناسب مع الإمكانيات المتاحة والإرادة للتطوير .
- إن عدم الاستقرار الأمني في العراق وتفشي الفساد كانا وراء النمو البطيء المتحقق في التنمية البشرية ولولاهاما لكانت الصورة مختلفة تماما .

التوصيات

- من اجل النهوض بالتنمية البشرية في العراق نرى ضرورة تفعيل :
- ما اقره مجلس الوزراء من تخصيص منح للطلبة والتي هي مشروطة بالاستمرار في الدراسة والتي هي احد أشكال التحويلات الاجتماعية النقدية المشروطة حيث أنها تعد طريقة فعالة لاستهداف الموارد نحو الفقراء والمهمشين اجتماعيا حيث إنها تساعد في تخفيض معدلات التسرب من المدارس ونسبة انخراط أعلى في التعليم ما بعد الابتدائي .
- استمرار البطاقة التموينية لمحدودي الدخل مع دعمها بقرات إضافية .
- العمل بنظام التغذية المدرسية .
- إصدار تشريع خاص بالتأمين الاجتماعي ضد كل من البطالة والمرض .

المصادر

1. Abelinde Christopher B (2012) , " Human Development and Country Governance as Determinants of Environmental Performance " , International Journal of Information Technology and Business Management, Vol. 7, No.1, Nov.
2. Collier P , A Hoeffler and D Rohner (2009), " Beyond Greed and Grievance: Feasibility and Civil War " , Oxford Economic Papers, Vol. 61, Issue 1.
3. Collier P and A Hoeffler (2002) , " Aid , Policy and Peace : Reducing the Risks of Civil Conflicts " , Defence and Peace Economics, Vol.13 (6) .
4. Desai A (1991) , " Human Development : Concepts and Measurement " , European Economic Review, 35.
5. Gaag J V (2011) , " The Economics of Human Development " , International Conference on Early Childhood Development , Peiging , China .
6. Gaibulloev K and T Sandler (2009) , " The Impact of Terrorism and Conflicts on Growth in Asia " , Economics and Politics ,Vol.21,No.3 .
7. Hakim Ben Hammouda (2001) , " Economic and Political Issues in Human Development " , Sustainable Human Development in the Twenty- First Century, Vol.1.
8. Hartmann D and A Pyka (2011) , " Innovation,Economic Diversification and Human Development " , Draft Paper , Institute of Economics, University of Hohenheim, May.
9. Hicks D (1997) , " The Inequality –adjusted Human Development Index : A Constructive Proposal " , World Development , 25 .
10. Hossain M and E Selvanathan (2011) , Climate Change and Growth in Asia, Edward Elger Pub Ltd .
11. Huber E , T Mustillo and J Stephens (2004) , "Determinants of Social Spending in Latin America " , Paper Prepared for the Advancement of Socio-economics, Washington , July 8-11.
12. McGillivray M and H White (1993) , " Measuring Development ? The UNDP s Human Development Index " , Journal of International Development, 5 .
13. Nmsuk K and P Conceicao (2010) , " The Economic Crisis , Violent Conflict , and Human Developmnt " , International Journal of Peace Studies, Vol.15,Sprin/Summer.
14. Numayer E (2001) , " The Human Development Index and Sustainability – A Constructive Proposal " , Ecological Economics ,39.
15. Ranis G and F Stewart (2005) , " Dynamic Links between the Economy and Human Development " , Working Paper No.8, DESA, UN.
16. Sagar A and A Najam (1998) , " The Human Development Index : A Critical Review " , Ecological Economics, 25 .
17. Selcuk A (2006) , " Corruption and Human Development " , Cato Journal , Vol.26,No.1 , Winter .
18. Samimi A , a Kashefi P Salatin and M Zashkarizadeh (2011) , " Environmental Performance and HDI : Evidence from Countries around the World " , Middle East Journal of Scientific Research , 10.
19. Sreeten P (1979) , " From Growth to Basic Needs" , Finance and Development , 16(3) .
20. [http.hdr.undp.org/en](http://hdr.undp.org/en), 21. UNDP (1990) (1998) (2005) , Human Development